الجيش الإسرائيلي يهدم منزلاً فلسطينياً جنوب «الأقصى»

هيئة فلسطينية: تعذيب ممنهج للأطفال الأسرى لدى الاحتلال

قوات الاحتلال تعتقل طفلاً فلسطينياً في الضفة الغربية

عبارة عنصرية على سيارة أحد الفلسطينيين

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين، تعذيب جيش الاحتلال الإسرائيلي الممنهج للأطفال الأسرى في سجونه، داعية للتدخل دولي لوقف هذه الممارسات ضد الأطفال والقاصرين.

وقال رئيس الهيئة قدري أبو بكر، إن «اعتقال قوات الاحتلال للقاصرين تحول إلى ظاهره مؤرقة وممنهجة تمارس بشكل يومي وعقابا جماعيا متعمد ضد الطفولة الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب توفير حماية دولية» للأطفال.

وأضاف، أن «الأطفال الأسرى يتعرضون لكافة أشكال التعذيب، والمعاملة القاسية، والمحاكمات الجائرة وغير العادلة، وأن حكومة الاحتلال تستهدف مستقبل الشعب الفلسطيني».

وطالب أبو بكر الأمم المتحدة والدول الموقعة على اتفاقيات جنيف، بالعمل على إلزام إسرائيل باحترام وتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الدولية، والتحرك لتوفير الحماية للأطفال الذين يتعرضون للقتل والاعتقال.

وأصدرت محكمة سجن عوفر الإسرائيلية، أمس الأحد، حكما بالسجن 35 عاما على الأسير المقدسي الطفل أيهم باسم صباح، وتغريمه مليون شيكل (270 الف دولار)، بعد اتهامه بمحاولة طعن جندي إسرائيلي.

من جانب اخر حذرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أمس الثلاثاء، من تنائج الصمت الدولي على جرائم المستوطنين المتواصلة بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

وقالت في بيان وفقا لوكالة الأنباء (وفا): «تتواصل وتتصاعد اقتحامات واعتداءات عصابات المستوطنين وتنظيماتهم الإرهابية ضد المواطنين في أماكن سكناهم وعلى الشوارع والطرقات، كان آخرها الاعتداء الآثم على قرية ياسوف شرق سلفيت، وإقدامهم على إعطاب عدد من المركبات وخط شعارات عنصرية معادية، تدعو الى قتل العرب وإلحاق الهزيمة بهم، إضافة الى استمرار اقتحاماتهم لعدد من المراكز الدينية والأثرية الفلسطينية كما حصل في قرية كفل حارس بمحافظة سلفيت».

وأضافت «وفي سابقة خطيرة، اقدمت قطعان المستوطنين المسلحين على اقتحام دير مار سابا ومتعلقاته في محافظة بيت لحم، وقاموا باداء طقوس تلمودية في المكان، ولم تتوقف اعتداءاتهم على المركبات الفلسطينية على الشوارع الرئيسية»، مشددة على أن كل ذلك يتم بحماية قوات الاحتلال وإسنادها ودعمها تمهيدا لسرقة المزيد من الأرض الفلسطينية وإرهاب المواطنين الفلسطينيين والتضييق على حياتهم ولتكريس المخطط الاستعماري التوسعي الهادف إلى حشر المواطنين في منازلهم وبلداتهم وحرمانهم من الوصول إلى أراضيهم الواقعة في المناطق المصنفة «ج»، التي تتعرض لأوسع عملية استيطان وتهويد ترجمة لسياسة اليمين الحاكم في إسرائيل ودعواته المتواصلة إلى ضمها وفرض القانون الإسرائيلي عليها.

وأدانت الوزارة باشد العبارات اعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال المتواصلة على أبناء الشعب، محذرة مجددا من تداعيات ونتائج انفلات المستوطنين الراهن وعواقبه الوخيمة على الأوضاع برمتها.

«الخارجية» الفلسطينية تحذر من نتائج الصمت الدولي على جرائم المستوطنين

مستوطنون يخطون شعارات عنصرية قرب سلفيت

وطالبت المجتمع الدولي بالتحرك العاجل للضغط على حكومة الاحتلال للجم قطعان المستوطنين ووضع حد لاعتداءاتهم الإرهابية والاستفزازية، والكف عن توفير المناخات التصعيدية المناسبة لانفلات عصابات المستوطنين وميليشياتهم المسلحة، وسرقتهم المتواصلة للأرض الفلسطينية قبل فوات الأوان.

من جانب اخر هدمت جرافات الاحتلال الإسرائيلي صباح أمس الثلاثاء، منزلا فلسطينيا في بلدة جبل المكبر جنوب المسجد الأقصى المبارك.

وأفاد شهود عيان أن قوات كبيرة من جيش الاحتلال داهمت حي الفاروق في بلدة جبل المكبر، وحاصرت منزلا يعود للمواطن معاذ عقيل قبل أن تشرع جرافات تابعة لبلدية الاحتلال بهدمه بحجة عدم الترخيص.

وكثفت قوات الاحتلال الإسرائيلي من استهدافها للمواطنين المقدسيين خلال الأسبوع الجاري، حيث هدمت العديد من المنازل ووجهت مخالفات لمنازل أخرى.

من جهة أخرى شن مستوطنون متطرفون، فجر أمس الثلاثاء، هجوما تخريبيا على بلدة ياسوف الفلسطينية قرب مدينة سلفيت شمال الضفة الغربية المحتلة.

وأعطب المستوطنون المتطرفون إطارات عدد من السيارات وخطوا عليها شعارات تطالب بقتل العرب والانتقام منهم، فيما خطوا شعارات مماثلة على جدران المنازل.

مصادر محلية في البلدة قالت إن «المستوطنين اقتحموا البلدة فجرا وأقدموا على عملهم التخريبي وانسحبوا قبل صلاة الفجر»، وأن أضرارا مادية خلفت في عدد من المركبات.

من ناحية أخرى كشف فلسطينيون أن قوى اليسار الفلسطيني تخطط لتلاندماج في تحالف سياسي واحد، تحت اسم «التحالف الديمقراطي الفلسطيني»، حيث من المقرر الإعلان عنه بشكل رسمي خلال الأيام المقبلة.

وسيضم التحالف، الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وحركة المبادرة الوطنية التي يرأسها مصطفى البرغوثي، وحزب «فدا»، فيما لم يحسم حزب الشعب الفلسطيني مشاركته في هذا التحالف.

وقال عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، أسامة الحاج أحمد، إنه «بعد نقاش ومداولات مختلفة في الضفة الغربية وغزة ستعلن كل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحركة المبادرة الوطنية وحزب فدا، إضافة إلى شخصيات ديمقراطية ووجهاء ومستقلين عن بدء أعمال اللجان التحضيرية في غزة والضفة».

وأضاف، أن «اللجنة التحضيرية في غزة ستعقد اجتماعها الأول أمس الثلاثاء، بحضور نحو 300 شخصية وطنية، وأن اللجنة التحضيرية في الضفة أجلت اجتماعها عدة أيام بسبب الأوضاع السائدة في الضفة والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة هناك».

وتابع، أن «اللجنة التحضيرية ستناقش خلال اجتماعها برنامج هذا التحالف وهو برنامج سياسي واجتماعي يدعم منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني».

الأمم المتحدة تتبنى ميثاقاً عالمياً حول اللاجئين عارضته الولايات المتحدة والمجر

مهاجرون على الحدود بين المجر والنمسا

«وكالات»: تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بغالبية كبيرة، ميثاقا عالميا حول اللاجئين لتحسين طريقة إدارتهم على المستوى الدولي، في حين عارضته الولايات المتحدة والمجر.

وصادق على النص 181 بلدا، في حين عارضه بلدان، هما الولايات المتحدة والمجر، وامتنعت ثلاث دول عن التصويت وهي الدومينيكان، وإريتريا، وليبيا.

وقالت المجر، إن الأمم المتحدة تحتاج إلى أداة قانونية جديدة، فيما ذكرت إدارة دونالد ترامب أخيراً أنها إذا كانت تدعم غالبية النص، فهي تعارض عناصر فيه، مثل الحد من إمكانية اعتقال الراغبين في اللجوء إلى بلد آخر.

وعلى غرار الميثاق حول الهجرة، فإن الميثاق العالمي حول اللاجئين ليس ملزما.

وأخذ النصان من إعلان نيويورك، الذي تم تبنيه بالإجماع في 2016 من قبل أعضاء الأمم المتحدة الـ193 لتحسين قدرتهم على ضمان استقبال أفضل للاجئين والمهاجرين، وتسهيل عودتهم إلى بلدانهم الأصلية إذا أمكن.

وصيغ النص بإشراف المفوضية العليا للاجئين ومقرها جنيف، برئاسة الإيطالي فيليبو غراندي، ويرمي إلى رد دولي أسهل وأنسب على تدفق اللاجئين بأعداد كبرى، ولحالات اللجوء الطويل.

وقال غراندي: «لا يجب ترك أي بلد يتحمل منفردا تدفقا كبيرا للاجئين»، مرحبا بقرار «تاريخي» للأمم المتحدة.

وأضاف أن «أزمات اللاجئين تدعو لتقاسم عالمي للمسؤوليات والميثاق تعبير قوي للطريقة التي نعمل فيها معا في عالم اليوم المتشتت».

وقالت رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة الإكوادورية ماريا فرناندا إسبينوزا: «سيسمح الاتفاق بتعزيز المساعدة والحماية لـ25 مليون لاجئ مسجلين في العالم».

وأضافت أن «الدول التي تستقبل اللاجئين لا تزال تثبت كرما والتزاما استثنائيين بتأمين الحماية لهم، لكن أكثر من 85 في المئة من اللاجئين في العالم يستقبلون في دول ذات إيرادات ضعيفة أو متوسطة، وعلينا دعم الجاليات والدول التي تستقبل اللاجئين».

وتدخل بلدان يواجهان حركة هجرة ضخمة قبل التصويت.

فأكدت سوريا أنه لا يجب تسييس النقاش وطلبت من «المفوضية العليا للاجئين المزيد من الجهود لعودة اللاجئين السوريين» إلى بلدهم.

في حين طلبت فنزويلا «تفادي تحويل الميثاق أداة للتدخل» في شؤون الدول.

وتتضمن الوثيقة أربعة أهداف أساسية، هي تخفيف الضغوط عن الدول المستقبلة، وزيادة إستقلالية اللاجئين، وتوسيع مجال إيجاد الحلول التي تستلزم مشاركة دول أخرى، والمساهمة في تأمين الشروط اللازمة لعودة اللاجئين بأمان وكرامة، إلى بلدانهم الأصلية.

وعلى غرار ميثاق الهجرة، يتضمن النص حول اللاجئين الترتيبات الوطنية والإقليمية، ويشير إلى أدوات تمويل وشراكات وجمع بيانات وتقاسمها.

وخلافاً للوثيقة حول الهجرة، شاركت الولايات المتحدة في المفاوضات حول اللاجئين التي استمرت 18 شهراً.

والميثاق حول الهجرة الذي تم تبنيه في يوليو بالإجماع، باستثناء الولايات المتحدة، وانسحبت منه دول عديدة منذاك، سيطرح الأربعاء في الجمعية العامة للمصادقة عليه.

وبين هذين التاريخين انسحب حوالي 30 بلدا في أوروبا أو علق قراره، لكن 165 بلدا أكد التزام بالميثاق خلال قمة في المغرب في مطلع الشهر الحالي.

وتعليقا على هذا النص، صدرت في الأشهر الأخيرة تصريحات شعبوية عديدة حذرت من «غزو» لمهاجرين جدد.

أمريكا تريد تغييراً «جوهرياً» لنظام الأسد

سوريا: «الجبهة الوطنية للتحرير» تدعم العملية التركية ضد «قسد»

جنود أتراك على الحدود مع سوريا

عواصم – «وكالات»: أعلنت الجبهة الوطنية للتحرير السورية المعارضة، دعمها ومشاركتها في المعارك التي أعلنها الجيش التركي وفصائل المعارضة ضد قوات سورية الديمقراطية «قسد»، شمالي سوريا.

واعتبرت الجبهة الوطنية، التي تضم فصائل معارضة مسلحة في حلب، وإدلب، وحماة، في بيان، أن العملية ضد «مواقع الميليشيات الانفصالية الإرهابية ستكون ضمن معركتها الأساسية مع النظام السوري فاقد الشرعية وميليشياته، لإعادة المهجرين وتحقيق الاستقرار».

وأكدت «التزام الجبهة التام والكامل بحماية محافظة إدلب، وجميع مناطق الشمال السوري، من أي خطر يهددها من جهة النظام، وميليشيات إيران».

وشددت الجبهة في بيانها على أنها «تنظر إلى كامل الأراضي السورية نظرة واحدة، فلا تفرط في أرض مقابل أخرى، ولا تتخلى عن ثغر لتنتقل إلى غيره، كما أنها لن تسمح لميليشيات الحماية الكردية بتقسيم سوريا بأي شكل من الأشكال».

وبدأ الجيش التركي وفصائل سورية معارضة مسلحة، منذ نهاية الأسبوع الماضي، استعداداتهما لعملية عسكرية غرب نهر الفرات وشرقه لاستعادتها من قوات سوريا الديمقراطية، بعد إعلان الرئيس التركي يوم الأربعاء الماضي بأن عملية استعادت مناطق شرق الفرات ستنطلق «خلال أيام».

من جهة أخرى أعلن المبعوث الأمريكي إلى سوريا جيمس جيفري، الإثنين، أن بلاده لا تسعى إلى التخلص من الرئيس بشار الأسد لكنها بالمقابل لن تموّل إعادة إعمار هذا البلد إذا لم يتغيّر نظامه جوهرياً.

وقال إنّ «نظام الأسد يجب أن يوافق على تسوية إذ إنه لم يحقق انتصاراً تاماً بعد 7 سنوات من الحرب في ظل وجود 100 ألف مسلح مناهض لنظامه على الأراضي السورية»، وأضاف خلال مؤتمر في مركز (أتلانتيك كاونسل) للأبحاث في واشنطن «نريد أن نرى نظاماً مختلفاً جوهرياً، وأنا لا أتحدّث عن تغيير النظام. نحن لا نحاول التخلص من الأسد».

ولفت إلى أنّ كلفة إعادة إعمار سوريا تتراوح بحسب تقديراته بين 300 و400 مليار دولار، وجدّد التحذير الغربي المعتاد لدمشق ومفاده أنّ الدول الغربية لن تساهم في تمويل إعادة الإعمار إذا لم يتمّ التوصّل إلى حل سياسي يقبله الجميع ويتوافق مع تغيير في سلوك النظام.

وتابع جيفري أنّ «الدول الغربية مصمّمة على عدم دفع أية أموال لهذه الكارثة طالما ليس لدينا شعور بأنّ الحكومة مستعدّة لتسوية». لتجنب فتح الباب أمام أموال جديدة في السنوات المقبلة».

وفي السنوات الأولى للحرب في سوريا دأبت إدارة الرئيس الديموقراطي السابق باراك أوباما على مطالبة الرئيس السوري بشار الأسد بالرحيل عن السلطة، لكن مع مرور الوقت واشتداد الحرب تغيّر هذا الموقف بعض الشيء، الّا في الشكل، إذ بدا أنّ واشنطن وضعت هذه الأولوية جانبا.

ولكنّ التغيّر في الموقف الأميركي بدا جليا مع تولي الرئيس الجمهوري دونالد ترامب السلطة في مطلع 2017، إذ لم يعد رحيل الرئيس السوري أولوية لواشنطن التي باتت تقول إن مصير الأسد يجب أن يقرّره الشعب السوري.

غير أنّ واشنطن لم تخفِ يوماً، ولا سيّما في الأشهر الأخيرة، أنها تفضّل رحيل الرئيس السوري، ملمّحة إلى أنّ تنظيم انتخابات رئاسية حرّة حقّا، يشارك فيها كل ناخبي الشتات السوري، ستكون نتيجتها حتماً رحيل الأسد إذا ما جرت في نهاية عملية سلام ترعاها الأمم المتحدة، ولإدارة ترامب مطلب رئيسي آخر في سوريا هو رحيل الإيرانيين الذين يدعمون الرئيس الأسد.

من ناحية أخرى قال ديلوماسيون، الإثنين، إن «روسيا، وإيران، وتركيا، بصدد الاتفاق على تشكيلة لجنة دستورية سورية، يمكن أن تمهد الطريق لصياغة دستور جديد تعقبه انتخابات».

وأضافوا أن وزراء خارجية الدول الثلاث، التي تؤيد أطرافاً متنازعة في الحرب السورية المستمرة منذ نحو 8 سنوات، سيجتمعون لإجراء محادثات يوم الثلاثاء في جنيف، حيث يتوقع أن يلتمسوا موافقة الأمم المتحدة على اقتراحهم المشترك.

ويحاول ستافان دي ميستورا، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، الذي يتنحى عن منصبه في نهاية العام، منذ يناير التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد شخصيات 150 عضواً في لجنة دستورية جديدة لإنعاش عملية السلام.

وذكر دبلوماسيون أن كلاً من حكومة الرئيس بشار الأسد والمعارضة التي تقاتل للإطاحة به، قدمتا قائمة من 50 اسماً لكن الدول الثلاث اختلفت بشأن آخر 50 عضواً من المجتمع المدني وأعضاء «مستقلين».

وقال دبلوماسي: «الدول الثلاث ستطرح اقتراحاً بالقائمة الثالثة التي تمثل جوهر المشكلة».

قال وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، الأحد، قبل ثلاثة أيام من وصوله إلى جنيف، لمقابلة نظيره الروسي، سيرغي لافروف، والإيراني محمد جواد ظريف، إن «تركيا ودولاً أخرى ستفكر في العمل مع الأسد إذا فاز في انتخابات ديمقراطية».

وتدعم تركيا مقاتلي المعارضة الذين يسيطرون على جزء من شمال غرب سوريا.

وقبل عام، وصف الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الأسد بأنه إرهابي وقال إنه «من المستحيل أن تستمر جهود السلام السورية في وجوده».

وقال دي ميستورا في مطلع الأسبوع إن «اللجنة الدستورية يمكن أن تكون نقطة انطلاق للتقدم السياسي».

وقال: «إنها تنطلق على سبيل المثال للسلطات الرئاسية وينبغي لها أن تتناول كيفية إجراء الانتخابات وتقسيم السلطة وهذه بعبارة أخرى قضايا كبيرة».

وذكر دبلوماسيون أن دي ميستورا سيتعرض «لضغوط شديدة» لقبول اقتراح الدول الثلاث باستكمال تشكيل اللجنة الدستورية، لكنه قد يترك القرار للأمين العام للأمم المتحدة، انطونيو جوتيريش، في نيويورك في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

وقال: «الكلمة الأخيرة لنا.. للأمم المتحدة وليست لأي دولة مهما كانت قوتها».